



مشاركة المرأة في العمل السياسي في الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (١٩٩٩-

٢٠١٩)

أ. م. د. كفاح عباس رمضان الحمداني

قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

الايمل: kefaahabaas@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021-12-07

تاريخ القبول: 2022-03-18

ملخص البحث:

تعد مشاركة المرأة في العملية السياسية بشكل عام من أهم شروط الديمقراطية، لأنه يعد تطبيقاً لمبدأ المساواة بين جميع فئات المجتمع. لذلك تسعى جميع الدول الى تطبيق هذا الشرط، وذلك عن طريق مصادقتها على عدد من الاتفاقيات المحلية والدولية التي تعزز مكانة المرأة، ومن بين هذه الدول الجزائر التي لا تزال تسعى جاهدة لادماج المرأة في العمل السياسي، وذلك من خلال قوانين وتشريعات وضعتها الحكومات الجزائرية المتتالية.

لكن برغم ذلك تبقى مشاركة المرأة سياسياً دون المستوى المطلوب، وذلك بسبب وجود العديد من الاسباب من أهمها العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع العربي بشكل عام، والنظم والقوانين السياسية التي تغيب او بالأحرى تهتمش دور المرأة وتجعل دورها السياسي شكلياً او صورياً في الانظمة الحكومية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمل السياسي، الجزائر، بوتفليقة



The participation of women in political action in Algeria during the era of President Abdel Aziz
Bouteflika (1999_2019)

Receipt date: 2021-12-07

Date of acceptance: 2022-03-18

Abstract

The participation of women in the political process in general is one of the most important conditions for democracy, because it is an application to begin with equality between all groups of society. Therefore, all countries seek to implement this condition by ratify a number local and international conventions that enhance the status of women, and among these countries is Algeria, which is still striving to integrate women into political work. This is done through laws and legislation established by the successive Algerian governments.

However, despite this, women's political participation remains below the required level, due to the presence of many reasons that prevented this from being achieved. The most important of these reasons are the customs and traditions that govern Arab society in general, and political systems and laws that are absent, or rather marginalize the role of women and make their political role formal. Or formally in government systems.

Key words: Women, politics, Algeria, Bouteflika



المقدمة:

لقد اهتمت الدول المتقدمة بتمكين المرأة سياسيا، لان مشاركتها السياسيه تدخل بصميم الممارسات الديمقراطية والحضارية. يرفض تقييد المرأة وارادتها، لان المجتمعات المتحضرة ترفض منطق الاقصاء. لذا اصبحت عملية تفعيل دور المرأة سياسيا من اهم معالم وتقدم الاصلاحات السياسية في عالمنا العربي.

مشاركة المرأة سياسيا وبشكل حقيقي اثار جدلا واسعا على المستوى المحلي والخارجي، وخاصة بين السياسيين والباحثين في السياسة والقانون على حد سواء. وهذا الجدل كان نابعا من عدم حصول المرأة على حقوقها مثل حق المساواة الفعلية مع الرجل في عملها في المجال السياسي

اشكاليه الدراسة: لقد اصبحت مساهمة المرأة في العمليه السياسيه في الوقت الحاضر تمثل شرط اساسي من لمطالبات منظمات حقوق الانسان في العالم، مع التزام بمشاركه المرأة في مراكز صنع القرار من خلال الدراسة هذه سنحاول توضيح كيف أسهمت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، على تكريس حقوق المرأة السياسية. وما هي المعوقات التي واجهت عمل المرأة السياسي في الجزائر، وما هي طرق تجاوز هذه المعوقات للوصول الى مشاركة سياسييه فعالة للمرأة الجزائرية.

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الموضوع في معالجة قضيه توسيع مساهمة المرأة الجزائرية في العملية السياسية، واعتقد ان هذه الدراسة هي من ضمن البحوث التي ستسهم في لفت انتباه الباحثين المختصين لتقديم دراسات اعمق في علم الاجتماع السياسي.

اهداف هذه الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الحكومي في تجشيع المرأة في العمل السياسي، مع ابراز اهم التشريعات القانونية التي عززت دور المرأة السياسي، و سنسلط الضوء على ابرز العوائق التي تقيد مشاركة المرأة سياسيا، والعمل على طرح عدد من الحلول التي قد تعزز دور المرأة الجزائرية في العمل السياسي.

منهج الدراسة: من اجل تحقيق اهداف هذه الدراسة سنعتمد على المنهاج الوصفي و المنهاج التاريخي و المنهج التحليلي، سنستخدم منهج الوصفي والتاريخي في عرض سير مساهمه المرأة في العمل السياسي منذ سنوات المقاومة الاستعمار وحتى نهاية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. ثم استخدم منهج التحليلي لدراسة الواقع الفعلي لمساهمة المرأة الجزائرية سياسيا، وسلط



الضوء على اهم العوائق التي تقف امام بروز المرأة سياسيا في الجزائر، وسنقدم بعض الاقتراحات التي من الممكن ان تعزز دور المرأة سياسيا في الجزائر.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة إلى تمهيد ومبحثين، تناول التمهيد دور المرأة السياسي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٩، اما المبحث الاول تناول مشاركته المرأة في العمل السياسي ما بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠٨)، اما المبحث الثاني فتناول معوقات ومتطلبات النهوض بواقع المرأة في العمل السياسي، وخاتمة وقائمة مصادر.

التمهيد: دور المرأة السياسي في الجزائر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٩:

أدت المرأة الجزائرية دور كبير في الحركة التحررية ضد الاستعمار الفرنسي وبعد الحرب العالمية الثانية حدث انعطافاً كبيراً في الحركة النسوية الجزائرية، وبمبادرة بعض المثقفات والطالبات وعلى رأسهن كل من: "نفسية حمود، وزهرة طبيش، وفاطمة بن عصمان، وخيرة مصطفاوي، ومامية شنتوف"، جرى تأسيس منظمة نسوية تحت اسم "منظمة النساء الجزائريات" في عام ١٩٤٧، وهذه المنظمة تهدف الى ما يلي: "الاهتمام بقضايا المرأة الجزائرية، والعمل على تقديم مساعدات لعائلات المحتجزين لدى السلطات الفرنسية" (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ص ٤٥).

حاولت المرأة الجزائرية انذاك ان تطالب بحقوقها وذلك عن طريق العمل المؤسسي، لذا تم انشاء العديد من الجمعيات والمنظمات النسوية ومن اهمها:

الاتحاد الفرنسي الاسلامي لنساء الجزائر في عام ١٩٣٧: وبلغ عدد النساء اللاتي انضمن الى هذا الاتحاد حوالي (٣٦ امرأة)، بالإضافة الى نساء اوربيات، وطرح هذا الاتحاد عدد من المواضيع التي تتعلق بالمرأة والاسرة والصحة. كن هؤلاء النسوة يتمتعن بالرعايا وحماية من الحكومه الفرنسيه. وخلال الفترة ما بين عامي (١٩٤٤-١٩٤٧)، تم فتح مركز صحي يقدم خدمات للنساء الجزائريات، بالإضافة الى تنظيم محاضرات واسواق خيرية (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٨، ١٠٣-١٠٤).

وتشكلت "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٤٧ الى الاول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، بإشراف الحركة من اجل انتصار الحريات، بعدها تحولت الى لجنة العمل بقيادة مامية شنتوف، وتولت نغيسة حمود الامانة العامة للجمعية، وكان هدف الجمعية هو التكوين السياسي للمرأة الجزائرية في ولاية وهران وتلمسان من جهة، وتقديم المساعدات



للاسر المعوزة في هاتين الولايتين من جهة اخرى (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٨-١٠٩) (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٤٨). واستطاعت الجمعية تمثيل المرأة في الملتقيات الدولية النسائية ففي المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي الذي عقد في مدينة فينا في عام ١٩٥٨، طالبت المؤتمر ان يدرج في بيانه الختامي: "ان المرأة الجزائرية لا تريد حق المرأة في العمل او تحسين ظروف العيش، بل طالبت بايقاف الحرب الاهلية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الجزائريين" (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٤٦).

وبعد تشكيل "جبهة التحرير الوطني" عام ١٩٥٤، ضم في كنفه جميع الاحزاب والتنظيمات الصغيرة، وقبل الاستقلال حدث توزيع في الجهود النسوية في المجال العام فنلاحظ انه هناك فئة التحقت بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والتي كانت تسير على نهج سلطة "الحزب جبهة التحرير الوطني" (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، الصفحات ٤٨-٤٩).

كان اتحاد النساء الجزائريات يعمل تحت اشراف الحزب الشيوعي الجزائري، واغلب اعضاءه من الفرنسيين، وكان له جريدة سميت ب(نساء الجزائر)، التي دعت جميع النساء الفرنسيات الى التضامن مع النساء الجزائريات، كما انها دعت الى المساواة والعدالة بين كل نساء العالم، لكن هذا الاتحاد انحل في ١٥ ايلول/ سبتمبر في عام ١٩٥٥ (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٠٨).

بعد الاستقلال تم انشاء الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وعملت على تأليف لجنة تحضيرية للمؤتمر اتحاد النساء الجزائريات وذلك في ١٣ كانون الثاني/ يناير في عام ١٩٦٣، وضمت (٧٥ امرأة)، لكن المؤتمر لم يعقد الا في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، وعقد المؤتمر في قصر الامم بالجزائر العاصمة وحضر المؤتمر قرابة (٥٠٠ امرأة) (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٤٨)، وانبتق عن المؤتمر تنظيم عرف بـ "قيادة الاتحاد النساء الجزائريات"، برئاسة نفيسة حمود واستمر في نشاطه تحت ظل "حزب جبهة التحرير الوطني" الى عام ١٩٩٧، بعدها اصبح تابعا لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، الصفحات ٤٩-٥٠).

كان من اهم اهداف المنظمة هو استقطاب اكبر عدد ممكن من النساء لتوجيههن بصورة صحيحة للمشاركة في العملية التنموية، والعمل على اعطائهن دور حقيقي في المجتمع، لكن الاتحاد لم يستمر لعدد اسباب من اهمها عدم وجود فروع لها في الولايات الجزائرية البعيدة من جهة وعدم التركيز على دور المرأة في العمل السياسي من جهة اخرى (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ١١٤-١١٥).



اعلن الجزائر الموافقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث جاء في نص دستور عام ١٩٦٣ المادة (١١) و(١٢) على مبدأ المساواة بين الجنسين سواء في الحقوق والواجبات، وضمنت المادة (١٣) على حق الانتخاب لكل مواطن بلغ سن ١٩ عام دون تمييز (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ٩).

كان "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" انذاك امتداد طبيعي لجهة التحرير في المؤتمر ١٩٦٩ ، طالب فيه الحزب ادماج النساء كاملا في جميع المستويات وفي كافة اجهزته، لكن الحزب قام بعمل فوري مضاد للاتحاد حيث اعلن في ٣ نيسان/ابريل في عام ١٩٦٩، عن اعادة تنصيب قيادة جديدة للاتحاد، وفرض عليها ايضا الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية فقط، لذلك اصبح عدد المنخرطين في الاتحاد ضعيف جدا، بسبب تبعية الاتحاد للحزب (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ١١٥-١١٦).

اما دستور عام ١٩٧٦ نصت مادته (٠٢/٣٩)، على عدم التمييز بين الجنسين واكد على ان: "الحريات الاساسيه وحقوق الانسان والفرد مضمون وتمييز قائم على أساس الجنس والاصل والعمل ملغى"، في حين نصت المادة (٤٠) على المساواة بين الطرفين، ونصت المادة (٤٢) على: "يضمن دستور كل حقوق السياسي والاقتصادي والاجتماعية والثقافية للمرأة"، (الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبيه)، ونصت مادة (٥٨) على: "حق المواطن عندما يتوفر فيه الشروط القانونية ان يترشح لمناصب سياسية". من خلال ما تقدم ان دستور عام ١٩٧٦ قد اعطى للمرأة حقوقها السياسية سواء كان حق الانتخاب او حق الترشح في الانتخابات (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٦٣). ونصت المادة (٨١) على: "انه ينبغي للمرأة الجزائرية ان تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي، وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية" (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٠).

في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (١٩٧٩-١٩٩٢) كان هناك اهم قرارات يخص المرأة الاول قانون الاسرة في عام ١٩٨٤، والثاني قانون التعددية الحزبية في عام ١٩٨٩.

تم تكليف اول امراة ككاتبة للدولة مكلفة بالشؤون الاجتماعية لحكومة عام ١٩٨٤، حيث ضمت الحكومة انذاك (٣٣ امراة) ، فلقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في الحكومة تقريبا (٢,٨٥%)، وفي عام ١٩٨٦ تم تعيين امراتين في وزارة التعليم العالي، فالاولى تم تعيينها كوزيرة والثانية تم تعيينها ككاتبة للدولة للتعليم الثانوي (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١٠).



وتم تأسيس جمعية من اجل المساواة امام القانون بين الرجال والنساء في ايار/ مايو في عام ١٩٨٥، وهي اول جمعية مستقلة في الجزائر لكنها لم تعتمد بشكل رسمي الا في عام ١٩٨٩ (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١١٧).

بعد عام ١٩٨٥ انفصلت "منظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" التي كانت تحت جناح الحزب. وكانت بداية لتشكيل مجموعات مستقلة من طالبات الجامعة اللاتي ناضلن لاجل العدالة والمساواة بين الطرفين (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٥٢).

اما فيما يخص قانون التعددية الحزبية نلاحظ ان المرأة كانت تعاني سياسيا من التهميش الى غاية عام ١٩٨٨، وتحديدا بعد احداث تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٨٨، وبعد انتقال الجزائر الى نظام التعدد الحزبي، انعكس هذا الامر بشكل ايجابي على مساهمة المرأة سياسيا (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٥٥). كانت التعددية الحزبية غير موجود لعدم وجود نص دستوري يسمح بتعددية حزبية الا بعد اقرار دستور جديد للبلاد في ٢٣ شباط/ فبراير عام ١٩٨٩، الذي نص على الغاء "نظام الحزب الواحد"، والخذ بنظام التعدد الحزبي، وخلال فترة قصيرة ظهرت العديد من الاحزاب والجمعيات السياسية، وعلى اثرها بدأت النساء الجزائريات بتشكيل جمعيات نسائية، التي تحاول ان تحقق مكاسب للمرأة الجزائرية، وبدأ النضال السياسي للمرأة الجزائرية يتخذ اشكال متعددة وكانت اهدافها واهميتها تتغير وفق طبيعة والية التنظيمات السياسية التي تعمل بداخلها (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٥٢).

نص دستور ١٩٨٩ في مادته (٣٠) على: تأكيد المساواة بين الطرفين سواء كان في الحقوق ام في الواجبات، ونصت المادة (٣٩) على حق انشاء الجمعيات، ونصت المادة (٤٧) على احقية كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ان ينتخب ويرشح للانتخابات، في حين نصت المادة (٤٨) على المساواة بين المواطنين في تقلد المناصب الحكومية (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٦٣). كما نصت المادة رقم (٥١) والمادة رقم (٥٣) الفقرة الرابعة منها: "على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بينهما، والعمل على تكريس الحريات الاساسية"، ونصت المادة رقم (٦١) على: "التساوي في تقلد المهام والوظائف في الدولة والتساوي في التعليم والتكوين والتساوي في اداء الواجبات" (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ٨).



قد شهدت الجزائر في ظل التعددية الحزبية عدة انتخابات، كان الدور النسائي واضح فيه بين ترشيح وبين الانتخابات وبين الدعم السياسي. ودليل على ذلك فقد بلغ عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية ١٩٩١ فقط (٥٧ امرأة)، وتم انتخاب امرأة واحدة فقط (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٥٤).

بعدها جرى تطبيق القانون العضوي المعدل رقم (١٧-٩١) المؤرخ في ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر في عام ١٩٩١، وهو قانون متم ومعدل لقانون رقم (٨٩١٣) والصادر في اب/ اغسطس لعام ١٩٨٩، والمتعلق بقانون الانتخابات عن طريقة الوكالة خاصة التي تمنع المرأة في الانتخابات من الاداء بصوتها، وبعد هذا التعديل اصبحت المرأة تتمتع بحقوقها السياسية. بعدها اجرت الانتخابات الجزائرية ٢٦ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٩١ (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، الصفحات ٥٤-٥٥).

بعدها دخلت الجزائر في عهد العشرية السوداء، عندما تم توقيف المسار الانتخابي في عام ١٩٩٢، مما ادى الى انعدام كلي للحريات السياسية والفردية وخصوصا لفئة النساء بسبب تدهور السياسي والامن الذي حصل في ذلك الوقت، وبصورة عامة تراجع النشاط السياسي ومن الطبيعي ان يشهد نشاط المرأة السياسي انذاك تراجع، واستمر هذا الوضع الى ان تم استعادة الجزائر استقرارها السياسي والامن (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، الصفحات ٥٢-٥٣).

خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٩١-١٩٩٦) كان للمرأة دور في تشكيل الحكومات التي تشكلت خلال هذه الفترة، حيث كانت هناك (٩ نساء) ضمن الهيئة التنفيذية في تشكيلات وزارية متعاقبة ما بين منصب وزير ، ومنصب كاتبة دولة (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١٠).

نلاحظ انه بعد انتخابات ١٩٩١، ودخول الجزائر في المرحلة الانتقالية، انشأت الجزائر مجلسا وطنيا استشاريا في عام ١٩٩٢، ضم فيه (٦ نساء)، وعندما تم تاسيس المجلس الوطني الانتقالي كان عدد النسوة فيه (١٢ امرأة)، يقابله (٤٨ رجلا)، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وتاسيس المجلس الشعبي الوطني في عام ١٩٩٧، بلغ عدد العضوات فيه (١٢ امرأة) من بين (٣٨٠ عضو) (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٧).

اما عن دستور ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٦، لم ياتي بشيء جديد يذكر، فنلاحظ ان المادة (٢٩) نصت: "ان على كل المواطنين سواسيه أمام القانون ولا يمكن ان يتذرع بان التمييز يعود سببه الى المولد او العرف او الجنس او الراي او اي شرط او ظرف اخر شخصي او اجتماعي"، في حين نصت المادة (٣١) المساواة بين الجنسين: "تستهدف مؤسسات ضمان



مساواه لكل المواطنين و المواطنين في الحقوق و الواجبات، من قبل مؤسسات الدولة وذلك بازالة كل العقبات التي تعيق انفتاح شخصيه الانسان و بين طموحاته وتطلعاته" (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٥٣). ابقث المادة(٥٠) منه على مبداء المساواة بين المواطنين، ومنع التمييز بكل اشكاله، كما نصت المادة(٣١) على ضمان المساواة بين الجنسين سواء بالحقوق ام في الواجبات والعمل على ازالة كل العوائق التي تمنع مشاركة الجميع على حد سواء في القطاعات المختلفة (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٦٤).

تم اجراء انتخابات تشريعية فيما بعد في ٥ حزيران/ يونيو في عام ١٩٩٧، ورشحت(٣٢٢ امرأة) في هذه الانتخابات وفازت(١١ امرأة) من بينهن (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٥٤). في حين ان حزب الاستقلال كان عدد النساء فيه كبير بعد الاستقلال، إلا أنه لم يقدم اي امرأة في انتخابات التشريعية عام ١٩٩٧. ويعزى الى ذلك الاريك التي كانت تطوّر العضوات في الحزب هي(UNFA)، وانتقلت الى "حزب التجمع الوطني الديمقراطي" الذي انشيء قبل الانتخابات ب(٣ اشهر) فقط ، وبذلك تقلص عدد العضوات في الحزب بشكل كبير (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٢٣-١٢٤).

اما بالنسبة للحركات الاسلامية فشهدت انضمام عدد كبير من النساء، فمثلا الجبهة الاسلامية للانقاذ اعلن ان عدد العضوات فيه بلغن(٨٠٠ الف امرأة) اغلبهن من الطبقة المثقفة، وعملن في مجالات عديدة اهمها في الجمعيات الخيرية وعملن في محو الامية لكن الماخذ على الجبهة الاسلامية انه لم يسمح للنساء بالمشاركة في المجلس الشورى للجبهة مما اثار حفيظة النساء المنتمين له. اما بالنسبة لحركة المجتمع والسلام فقد عمل على استقطاب النساء اليه واعطائهن فرص حقيقة داخل الحزب، ونلاحظ ان (٢٠%) من اعضاء مجلس الشورى هن من النساء وساهمن في وضع الخطط والبرامج داخل الحزب (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٤).

المبحث الأول: مشاركة المرأة في العملية السياسية ما بين عامي(١٩٩٩-٢٠٠٨):-

نشط دور المرأة الجزائرية سياسيا وبشكل كبير بعد تولي عبد العزيز بو تليقة لرئاسة الحكم في الجزائر. واستطاعت منظمات المجتمع المدني المؤيدة للمرأة وجميع الحركات النسوية في الجزائر ان تعقد ندوة برعاية المجلس الاسلامي الاعلى في تشرين الاول/ اكتوبر في عام ١٩٩٩، وخرجت تلك الندوة بعدد من التوصيات من اهمها: "قانون الاسرة هو قانون وضعي مستوحى من الشريعة الاسلامية وكل قانون وضعي يخضع للاجتهد، لايد من اعطاء الاولوية للمرأة بما يتعلق بالتكفل للاقتصاد المنزلي



وترقيه ما يمكنها من حماية شخصيتها، تحديد الاجراءات الاجتماعية لصالح المرأة العاملة خاصة عطلة الامومة، التذكير بحق المرأة في العمل والحرص على تطابق مبادئ حقوق الانسان داخل الاسرة مع النصوص الدستورية" (هلايلي، ٢٠٠٥، الصفحات ٥-٦).

عادت المرأة الى الميدان العمل في القطاع الاجتماعي والسياسي ولكن بشكل جديد. فلقد تشكلت اكثر من (٣٠ منظمة نسوية) دافعت فيها عن حقوق المرأة الجزائرية، ظهر عدد من الجمعيات منها:-

١- جمعيات خيرية النسوية: وتعد أكثر انتشار في الجزائر، وتهدف هذه الجمعيات الى الاهتمام بشكل خاص بطبقة المعوزين والفقراء.

٢- هيئات وجمعيات تابعة للحزب الجزائري: تسعى هذه الهيئات والجمعيات الى تغلغل داخل المجتمع الجزائري. واستطاعت هذه الهيئات استقطاب عدد كبير من المؤيدين له، وتحرك هذه الهيئات بدعم من الحزب، واعطي للبعض الاخر حرية التحرك خارج العمل السياسي.

٣- هيئات نسائية تابعة لمنظمات مهنية: اهمها "لجنة المرأة التابعة لرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان"، ولجنة المرأة التابعة لنقابة المحامين، وهناك تنظيمات اخرى عرفت بالنادي النسوية مثلا جمعيه تحقيق المساواه بين الرجل والمرأة، وجمعية صحة النساء، و"التجمع الجزائري لنساء الديمقراطيات"، وهذه الجمعية تشكلت في عام ١٩٨٥ (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، الصفحات ٥٣-٥٤).

لقد اهتم حزب الاستقلال بالمرأة في برنامجه لعام ٢٠٠٠، حيث اكد على ضرورة تكريس حقوقها وواجباتها محاولة منها لمحاربة سياسية الاقصاء والتمييز، وتثمين دور المرأة وتشجيعها على التواجد والمشاركة في كافة القطاعات (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٤).

اما الجبهة الاسلامية للانقاذ فبلغ عدد النساء اللواتي أنتمين اليه بلغن حوالي(٨٠٠ الف امرأة)، من اصل (٢ مليون مرأة). لقد كان هناك اقبال من قبل النساء في الانخراط في هذا الحزب، ومارست اولئك النسوة في داخل الحزب ادوار متعددة وكثيرة، فقد عملن في تقديم المساعدات للمحتاجين من خلال عملهن داخل الجمعيات الخيرية، وشاركن بعملية محو الاميه، وبالرغم من



كل ذلك كان هناك غياب حقيقي للوجود النسوي في داخل مجلس الشورى مما اثار حفيظة بعض العضوات في الحزب (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٤).

تهدف الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة وقضايا المرأة والذي تم انشائها في عام ٢٠٠٢، الى ترقية حقوق المرأة والطفل، وتعمل على وضع استراتيجيات وبرامج عمل سواء على المستوى المحلي والوطني، لقد حرصت الوزارة على تنفيذ برنامجها الحكومي الذي يهدف الى وضع وتنفيذ سياسة وطنية خاصة بالمرأة والاسرة، والعمل على مساهمة والتكيف التشريع الوطني الخاص بقضايا المرأة والاسرة (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٦٩).

وفي العام نفسه حققت المرأة انجازاً كبيراً حيث بلغ عدد النساء في البرلمان الجزائري (٢٥ عضوة). ونلاحظ في الجدول الاتي تطور التمثيل النسوي بالبرلمانات الجزائرية المنتخبه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٦٢-٢٠١٤).

السنوات	النساء	الرجال	النسبة
١٩٦٢	١٠	١٩٧	٥,٠٧
١٩٦٣	٢	١٣٦	١,٤٧
١٩٦٤	٢	١٢٧	١,٥٧
١٩٨٠	١٠	٧٧	١٢,٩
١٩٨٥	٧	٨٧	٨,٠٤
١٩٨٧	٧	٢٩٥	٢,٣٧
١٩٩٠	١٢	٩٤	١٢,٧
١٩٩٤	١٢	١٧٨	٦,٧
١٩٩٧	١٤	٣٨٠	٣,٦٨
٢٠٠٢	٢٥		١٠



٢٠١٤	٣٢	٦٨	
------	----	----	--

جدول يوضح عدد التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري ما بين عامي(١٩٦٢-٢٠١٤) (هلايلي، ٢٠٠٥، الصفحات ٤-٥) (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ١١٦). في حين اوضح الجدول ادناه تطور اعداد النسوة المشاركات في المجالس المنتخبة للفترة ما بين عامي(١٩٦٤-٢٠١٢)

عدد تمثيل النساء في المجالس المنتخبة للفترة ما بين عامي(١٩٦٤-٢٠١٢) (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٧٥).

اسم المجلس الحكومي	السنة	عدد النواب	عدد النساء فيها
المجلس التأسيسي	١٩٦٤	١٩٦	١٠
المجلس الوطني	١٩٦٤	١٣٨	٢
المجلس الشعبي الوطني	١٩٧١-١٩٨٢	١٣٨	١٠
المجلس الشعبي الوطني	١٩٨٢-١٩٨٧	٢٨٥	٥
المجلس الشعبي الوطني	١٩٨٧-١٩٩٢	٢٩٦	٧
المجلس الشعبي الاستشاري	١٩٩٢-١٩٩٤	٦٠	٦
المجلس الوطني الانتقالي	١٩٩٤-١٩٩٧	١٩٢	١٢
المجلس الشعبي الوطني	١٩٩٧-٢٠٠٢	٣٨٩	١٥
المجلس الشعبي الوطني	٢٠٠٢-٢٠٠٧	٨٨٩	٢٦
المجلس الشعبي الوطني	٢٠٠٧-٢٠١٢	٣٨٩	٣١

وشهدت انتخابات الرئاسة التي اجريت في ٨ نيسان/ ابريل في عام ٢٠٠٤، اهتماماً واضحاً وكبيراً للمرأة بشكل ملحوظ، وهذا ما اكدته المرشحة لوزيرة حنون حيث قالت: " لست مرشحة النساء في الانتخابات الرئاسية القادمة، بل مرشحة لحزب العمال، ولست واجهة للزينة في الانتخابات، بل ساقف الند للند مع المرشحين الاخرين" (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٥٨).



جاء التعديل الدستوري ضمن قانون رقم (١٩-٠٨)، والصادر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر في عام ٢٠٠٨ الذي عمل على تعزيز تواجد المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بشكل اكبر مع تحقيق العدالة بين الجنسين. ففي المادة (٣١) مكرر نصت على: "ان تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسي للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، اذ حدد القانون العضوي كيفية تطبق المادة". وفعلا تم اصدار القانون العضوي المرقم (١٢/٠٣) تطبيقا لمحتوى هذه المادة، لقد كان هذا التعديل يعد من اهم المكتسبات التي حققتها المرأة الجزائرية، وهذه المادة تم تجسيدها في عام ٢٠١٢ (بن علال، ٢٠١٨، الصفحات ٢٠١-٢٠٢) (تابليت، ٢٠١٤، الصفحات ٩-١٠).

جاء هذا التعديل لصالح توسيع المجال للمرأة في المجالس المنتخبة، وهذا الامر ادى الى تسجيل زيادة كبيرة في نسبة تمثيل المرأة وكما يلي: بلغ عدد النساء في مجلس الامة (١٠ نساء)، في حين بلغ عدد النساء داخل "المجلس الشعبي الوطني" (١٤٦ امرأة)، وفي المجلس الشعبية الولائية بلغ عدد النساء (٥٩٢ امرأة)، اما في المجالس الشعبية البلدية بلغ عدد النساء (٤١٠٥ امرأة) (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١١) .

تم اعداد استراتيجية الوطنية لترقية وادماج النساء (٢٠١٠-٢٠١٤): وتهدف استراتيجية التي تم تبنيها من قبل الحكومه وذلك في اذار/ مارس في عام ٢٠١٠، الى السماح لكل الجنسين الاستفادة من السياسات وبرامج التنمية، ومع الاخذ بنظر الاعتبار اعادة تاهيل المرأة، وتوفير المناخ المناسب من اجل التعاون بين المرأة والرجل في اتخاذ القرارات المناسبة للجميع (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٦٩).

ان مشروع الاصلاحات السياسية التي اعلن عنها الرئيس بوتفليقة في خطابه الموجه للامة في ١٥ نيسان/ ابريل في عام ٢٠١١، والذي سعى فيه الى توسيع فرص مساهمة المرأة في المجالس المنتخبة، بعدها تم الحاق القانون العضوي حيث حدد فيه توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٧٤).

جاء في القانون العضوي المرقم (١٢/٠٣)، والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢، والذي حدد فيه كفاءات توسع مساهمة المرأة في المجالس المنتخبة. وتم وضع مجموعه ضمانات لتحقيق مشاركة فعلية للمرأة، من خلال المواد التالية: تنص المادة (٠٢) على: "انه يجب ان لا يقل عدد النساء في كل قائمه ترشيحات مستقلة او مقدمه من حزب ما او عده احزاب سياسي، عن النسب المحدده"، ونصت المادة (٠٣) على انه: "تم توزيع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الاصوات التي تحصل



عليها كل قائمة وتخصص النسب المحدد، وجوبا للمترشحات وحسب ترتيب اسمائهن في القوائم الفائزة"، ونصت المادة (٠٤) على انه: "يجب تبين التصريح بالترشيح المنصوص عليه في القانون العضوي المتعلقة بنظام الانتخابات، جنس المترشح"، ونصت المادة (٠٦) على انه: "يستخلف المترشح او المنتخب بمترشح او منتخب من نفس الجنس، في جميع حالات الاستخلاف المنصوص عليها قانون العضوية المتعلقة بنظام الانتخابات والقانونين المتعلق بالبلديه والولاية" (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ٢١١).

وعلى ارض الواقع تم تطبيق القانون العضوي في الانتخابات التشريعية في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، تم انتخاب (١٤٥ امرأة) في "المجلس الشعبي الوطني" من اصل (٤٦٢ نائب) في "المجلس الشعبي الوطني" اي مايقارب حوالي ثلث اعضائه وهو ما يقارب ثلث اعضائه، وهذا الامر جعل المرأة تحقق انجازا كبيرا (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٧٧). حيث تضاعفت النسبة باربعة اضعاف قياسا في عام ٢٠٠٧، حيث كانت تبلغ (٧,٧٨ %) في حين بلغت النسبة (٣١,٦٠ %) في عام ٢٠١٢ ويعد هذا انجاز كبير (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ٩٥، ١٥٠).

لقد ظهرت حتمية الاصلاحات السياسية وخاصة لقانون ترقية مشاركة المرأة سياسيا فيما يخص قانون الانتخابات وقانون الجمعيات، هذا أدى الى رفع سقف المشاركة السياسي، حيث ارتفعت نسبة مشاركته في الانتخابات لعام ٢٠١٢ الى حوالي (٤٤,٣٨ %) ليرتفع الى في عام ٢٠١٤ الى نسبة (٥١,٧%)، ويعد هذا الامر انجاز كبير (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ١٧٠).

نلاحظ ان التعديل الدستور لعام ٢٠١٦ والصادر في ٦ اذار/ مارس، حيث نصت المادة رقم (٦٢) على ما يلي: "ان كل شخص تتوافر فيه الشروط القانونية ان ينتخب وينتخب" أي اعلن بصراحة مبدأ المساواة بين الجنسين بالنسبة للترشيح وللانتخاب. وكان ذلك لصالح عمل المرأة سياسيا (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٦، صفحة ١٣). وبذلك ضمن توسيع افاق حضور المرأة داخل المجالس المنتخبة المحلية او الوطنية، بناء على المادة (٣١ مكرر) من التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨، والذي تم تطبيقه في تشريعات عام ٢٠١٢ (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ١٩٦)، ونصت المادة رقم (٣٥) من دستور عام ٢٠١٦، على ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة" (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٧٤).



كما نصت المادة رقم (٣٦) على : "تعمل الدولة على ترقية وتناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. وتشجيع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والادارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٦).

فيما بعد تم تشريع القانون العضوي رقم (١٦-١٠) الذي يتعلق بنظام الانتخابات والذي فرض قيود على حق الانتخاب وحق الترشيح من خلال مجموعه من المواد المرقمة (٠٣-٠٤-٠٥-٠٦-٠٧-٠٨-٠٩-١٠-١١)، الذي فرض قيود على الناخب وعلى المنتخب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٦، صفحة ١٠).

وخلال هذه الفترة تم اعداد برامج لدعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة العامة والسياسية والعامة: حيث يهدف هذا البرنامج للقضاء على التمييز ضد المرأة، و تعزيز مساهمة المرأة في العمل السياسي سواء في المجال المحلي او الوطني (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٧٠).

بلغ عدد النساء المشاركات في الحكومات المتعاقبة للفترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية فترة الرئيس بوتفليقة، اكثر من (١٩) امرأة) وكما هو موضح في الجدول التالي:

الاسم	المنصب	الفترة
زهور ونيسي	كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية	١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ - ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤
	وزيرة الحماية الاجتماعية	٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ - ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٦
نفيسة حمود	وزيرة الصحة	١٨ حزيران / يونيو ١٩٩١ - ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١
ليلي عسلاوي	وزيرة الشبيبة والرياضة	١٨ حزيران / يونيو ١٩٩١ - ١٩ تموز / يوليو ١٩٩٢
	كاتبة الدولة للتضامن الوطني والاسرة	١١ نيسان / ابريل ١٩٩٤ - ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥
خيرة الطيب	وزيرة وكلفت بالتعليم الثانوي والتقني	١٨ شباط / فبراير ١٩٨٦ - ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧
نفيسة الاليمام	وزيرة الصحة	١٨ حزيران / يونيو ١٩٩١ - ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩١



١٩٩٣ اب/ اغسطس ٢١	٨ تموز/يوليو ١٩٩٢	كاتبة الدولة وكلفت بالبحث العلمي	مليلة علاب
١٩٩٣ اب/ اغسطس ٢١	٨ تموز/يوليو ١٩٩٢	وزيرة منتدبة في التضامن الوطني	سعيدة بن حبيلس
١٩٩٢ شباط/ فبراير ٢٢	١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١	وزيرة التشغيل والتكوين المهني	انيسة بن عامر
١٩٩٢ تموز/ يوليو ١٩	٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٢	وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية	زهية منتوري
١٩٩٣ اب/ اغسطس ٢١	٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢	وزيرة ومستشارة للشؤون القانونية والادارية	مريم بن ميهوب زرداني
١٩٩٣ اب/ اغسطس ٢١	٢٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢	وزيرة منتدبة مكلفة بالتضامن الوطني	سعيدة بن حبيلس
١٩٩٥ كانون الاول/ ديسمبر ٣١	٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥	كاتبة الدولة مكلفة بالتضامن الوطني والاسرة	عائشة هانية سميحي
١٩٩٧ يونيو ١٠	٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦	وزيرة منتدبة مكلف بالتضامن الوطني العائلة	
١٩٩٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٥	٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٧	وزيرة التضامن الوطني والعائلة	ربيعة مشرن
١٩٩٨ كانون الاول/ ديسمبر ٢٣	٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٧	كاتبة الدولة مكلفة بالثقافة	زهية بن عروس
٢٠١٤ مايو ٥	١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢	وزيرة الثقافة والاعلام	خليدة تومي
٢٠٠٣ اكتوبر ٤	١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢	وزيرة منتدبة مكلفة بالاسرة وقضايا المرأة	بوثينة شريط
٢٠٠٨ نوفمبر ١٥	٢٥ ايار/ مايو ٢٠٠٦	وزيرة منتدبة مكلفة بالاسرة وقضايا المرأة	نورة سعدية جعفر
٢٠٠٩ نيسان/ ابريل ٢٧	١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	وزيرة منتدبة مكلفة بالاسرة وقضايا المرأة	
٢٠٠٣ اكتوبر ٤	١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢	وزيرة منتدبة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي	ليلي حمو بوتليليس
٢٠٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢	٢٥ ايار/ مايو ٢٠١٧	وزيرة البيئة والطاقات المتجددة	فاطمة الزهراء زرواطي

يهدف نظام كوتا في الجزائر بصورة اساسية انه في اثناء عملية الترشيح في الانتخابات الحكوميه فيجب تسهيل اوصول النسوة الى مواقع استراتيجية ضمن المرشحين على اللوائح الحزبية او ضمان ترشيحهن في دوائر محددة لضمان فرص متساوية لهن في الانتخابات (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٧٩).



كانت للجمعيات و"المنظمات المجتمعية المدني" في الجزائر دور اساسي وكبير في الدفاع عن حقوق المرأة والتي تدعو الى المساواة بين الجنسين. وخاصة بعد اصدار القانون الخاص بالجمعيات والمرقم(٩٠-٣١)، وكانت هذه بداية لانطلاق المجتمع المدني في البلاد حيث بلغ عدد ها في عام ١٩٨٩، حوالي(١٦٧ جمعية وطنية)، في حين بلغ عددها في نهاية عام ٢٠١٠ اكثر من (٧٠ الف جمعية)، منها حوالي(٩٠٠ جمعية وطنية) (بن قفة، ٢٠١١-٢٠١٢، صفحة ١٣٥).

وحسب احصائية اجرتها وزارة الداخلية للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وذلك في كانون الثاني/ يناير في عام ٢٠١٢، تم احصاء حوالي(٩٣٦٥٤ جمعية وطنية) ومحلية بينها(١٠٨٦ جمعية نسائية محلية) ووطنية معتمدة منها (٢٣ جمعية نسائية وطنية فقط) (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ١٥٨).

تهدف العديد من الجمعيات الى الدفاع عن حقوق المرأة، وبلغ عدد المنظمات النسوية المهتمة بقانون الاسرة لعام ١٩٨٤، اكثر من(٢٢ جمعية نسوية) (بن قفة، ٢٠١١-٢٠١٢، صفحة ١٤١).

لقد استقطبت حركة المجتمع والسلم شخصيات نسائية لصفوفه ومع اعطائهن حرية ايداء الرأى والمناقشة، بالاضافة الى ذلك كان هناك حوالي (٢٠%) من مجلس الشورى من النساء، ومن الجدير بالذكر ان النساء داخل الحزب هن يتكفلن بوضع الخطط والبرامج للامانات التي يكلفهن الحزب بتسييرها، وبشكل عام فان النساء العضوات في هذا الحزب كن في وضعية متقدمة في العمل السياسي (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٤)

وفي عام ٢٠١٦ نشرت وزارة الداخلية على موقعها الرسمي احصائية عن عدد الجمعيات النسوية التي بلغت(١٠٨٦ جمعية) من بين اصل(١٠٨٩٤٠ جمعية محلية وطنية معتمدة)، مما فتح الباب لتوسيع العمل الجماهيري بالجزائر (بن علال، ٢٠١٨، صفحة ١٥٨).

المبحث الثاني: معوقات ومتطلبات النهوض بواقع المرأة في العمل السياسي :

هناك صفة عامة تغلب على مجتمعاتنا العربية هي عزوف او اهمال مشاركة المرأة لجميع اشكال المشاركة السياسية سواء كان بشكل ذاتي او بشكل قسري او بشكل مؤقت او بشكل دائم ، وذلك لوجود العديد من المعوقات يمكن تلخيصها فيما يلي:-

اولا- معوقات سياسية ولقانونية:



توجد العديد من المعوقات السياسي والقانونية والتي تقف حائلا دون المشاركة الفعلية للمرأة بصنع القرار السياسي في الجزائر، وسنورد اهم هذه المعوقات وهي كما يلي:-

١- عدم تطبيق القرارات الخاصة بالمرأة على ارض الواقع: ان عدم وجود توافق ما بين الخطاب السياسي الداعي الى تحقيق العدل والمساواه بين الطرفين فيما يخص بالحقوق والواجبات والفرص المشاركة السياسي وبين ارض الواقع العلمي، حيث نلاحظ انه ما زال موجود عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، هذا بالاضافة الى مشكلة ضعف تمثيل المرأة في الاحزاب والجمعيات (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١٢).

٢- مشاركة المرأة سياسيا كانت بشكل صوري: كان تعيين النساء في الكتل النيابية للفترة ما بعد انتخابات عام ٢٠١٤، هي مجرد دعاية اعلامية لابرز دور المرأة الجزائرية سياسيا في الاعلام الغربي، من اجل اكتساب الشرعية الدولية لنظام الحكم في الجزائر من جهة، واعطاء صوره مشرقه لوضع المرأة امام الهيئات الدولية لحقوق الانسان من جهة اخرى (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٩٨).

٣- تباين مواقف الاحزاب السياسية من المرأة: نلاحظ ان الاحزاب السياسية كانت متباينة في تعاملها مع المرأة بصورة عامة، وفي المقابل نلاحظ ان الموقف النسوي من الاحزاب ايضا كانت متباينة. هذا بالاضافة الى انه نلاحظ ان بعض المصادر تؤكد عدم رضا الراي النسوي عن الاحزاب السياسية بسبب عدم اتخاذهم مواقف ايجابية تجاه قضاياهم (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٧).

٤- هشاشة وضعف المناخ الحزبي في الجزائر: ان هشاشة الانظمة الحزبية الجزائرية اثر سلبا على مشاركة ومساهمة المرأة سياسيا، بالاضافة الى عدم العمل بمبدأ المساواة بين الجنسين، مما ادى الى عزوف المرأة على المشاركة السياسية، ما عدا بعض الاحزاب الكبيرة (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٩٨).

٥- قلة التوعية بشأن الحقوق القانونية للمرأة: نلاحظ وجود نقص التوعية بخصوص حقوق المرأة القانونية والسياسية، سواء على المستوى الحكومي والمتمثله بوزارة "التعليم العالي والبحث العلمي"، والاحزاب السياسية، والانتخابات الحكوميه، والمنظمات النسويه، او على المستوى الغير حكومي (بودرهم، صفحة ٥).



٦- غياب تنظمات نسائية كبيرة: نلاحظ عدم وجود منظمات نسوية نشطة تدافع عن حقوق المرأة من دون تبعية الاي تنظيم او حزب معين (مقراني، ٢٠١٦-٢٠١٧، صفحة ٩٨).

ثانيا- العوائق الاجتماعية:

توجد العديد من العوائق الاجتماعية والتي تحد من مساهمة المرأة سياسيا من اهمها ما يلي:-

١- العادات والتقاليد: ان التنشئة الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية بشكل عام والذي يتضمن في مفاهيمه التعليمية المبنية على الاختلاف والتفرقة بين الذكور والاناث على اساس الجنس، والتي تناقلتها الاجيال تباعا. لذلك تكونت نظرة المجتمع القاصرة تجاه المرأة (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٩٥).

٢- النظام الابوي: الذي يطغى على مجتمعاتنا العربية، والذي يتضمن نزعة ذهنية عمدت الى افرازه وبشكل معين ومتراكم على مرور السنوات. ويعتبر النظام الابوي اهم العقبات التي تواجه المجتمعات العربية واصبح عائقا لتقدمها وتطورها، لان النظام الابوي لا يتحكم في العلاقات الاجتماعية فقط بل ان تأثيره يمدت الى التأثير على قطاع الاقتصاد والثقافي والسياسي ايضا (فدان، ٢٠١٩، صفحة ١١٠).

٣- شيوع ثقافة التمييز بين الجنسين: وهذه الثقافة منتشرة بين المجتمعات العربية على حد سواء، وهذه الثقافة تعمل على تمييز فئة معينة ضد فئة اخرى بغض النظر على الكفاءة والجدارة لتحل محلها التبعية والموالة والتي انعكس سلبا على النظام السياسي في البلاد (بودرهم، صفحة ٥).

٤- الاسرة: ان الانتماء السياسي للاسرة قد اثر على مشاركة المرأة سياسيا، نلاحظ نسبة الاقتراع للنساء اللواتي لهن فرد في العائلة منتمي الى جهة سياسية بلغت (٨٠%) ، في حين بلغت النسبة عند الحزبيات حوالي (٦٦,٦٦%)، وهذا يؤكد على ان الاسرة لها تأثير على التوجه السياسي للمرأة وقرارها بالمشاركة او عدمه في العملية السياسية (بادي، ٢٠٠٥، الصفحات ٢١٧-٢١٨).

٥- المعوقات النفسية للمرأة: والمتمثلة في شخص المرأة التي ترى نفسها غير قادرة دخول المعترك السياسي، او على مواجهة الرجال في هذا المجال، وهذا الامر يتأتى من قلة الثقة بالنفس والتي تجعلها تشعر بالخوف من نظرة المجتمع لها اذا عملت في



هذا المجال (من خلال نعتها بصفات تقلل من كرامتها او تداول اشاعات سيئة عنها فتلحق العار بعائلتها) (قندوزي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ٩٨).

اما فيما يخص بمتطلبات النهوض بواقع عمل المرأة السياسي :

توجد العديد من الحلول السياسي والقانونية والاجتماعية والثقافية تحتاجها الحكومة الجزائرية للنهوض بواقع المرأة سياسيا وسنورد اهم هذه المعالجات وهي كما يلي:-

اولا- المعالجات السياسية والادارية:

١- تكريس حقوق المرأة السياسية: الحث على تعزيز حقوق المرأة السياسي والقانونية وتوسيعها بما يخدم المرأة الجزائرية، وخاصة بعد الاصلاحات الدستورية الاخيرة التي نصت على فتح المجال للتمثيل النسائي في كافة المجالس المنتخبة. من اجل تشجيع المرأة على ابراز امكانياتها ومؤهلاتها وقدراتها وفي جميع المجالات (تابليت، ٢٠١٤، الصفحات ١٢-١٣).

٢- اعطاء فرص حقيقية لمشاركة المرأة داخل الاحزاب: يجب اعطاء فرص حقيقية للمرأة داخل الاحزاب، والعمل على عدم تحجيم عملها السياسي داخل هذه الاحزاب (هلايلي، ٢٠٠٥، صفحة ٨).

٣- اعادة تاهيل المرأة سياسيا: الزام المؤسسات الحكومية بالعمل على اعادة تكوين المرأة سياسيا وتاهيلها لتتحمل المسؤوليات الجديدة التي تلقى على عاتقها، لكي تكتسب خبرة ومهارة سياسية لخوض التجربة الانتخابية، مع مراعاة ترك هامش لحرية المرأة في اختيار توجهها السياسي الذي تصبو اليه واحترام قراراتها (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١٣؛ هلايلي، ٢٠٠٥، صفحة ٨).

٤- تفعيل تطبيق القوانين والتشريعات التي تخص بالمرأة: وهذا الامر يتطلب ارادة حقيقية وقوية من جميع الاطراف في الجزائر سواء كانت اطراف سياسية او مدنية (تابليت، ٢٠١٤، صفحة ١٣).

ثانيا- المعالجات الاجتماعية:

١- اعادة تغيير القيم المجتمعية: يعد المجتمع من اهم عناصر لجذب او لدفع المرأة نحو العمل السياسي، وبما ان المجتمع العربي بشكل عام يحكمه عادات وتقاليد موروثية، فنلاحظ ان النظام الابوي او النظام الذكوري هو الذي يحكم المجتمعات العربية على حد سواء، وهذا النظام يعمل على الحد من نشاط المرأة السياسي من جهة، ومن جهة اخرى ترى المرأة (بحكم



تربيتها) ان الرجل هو الشخص المناسب للعمل السياسي. لذا وجب على الجهات المختصة العمل جاهده على تغيير هذه المفاهيم المجتمعية، والعمل على اعادة الثقة بالمرأة بنفسها والتأكيد على انها قادرة على المشاركة الفعلية في العمل السياسي (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٩).

٢- القضاء على التخلف الاجتماعي: إن الأمية مشكلة اجتماعية معقدة وصلت الى حد التخلف الاجتماعي في داخل المجتمعات العربية بشكل عام، بالإضافة الى التبعية التقنيه والفكرية، لذا وجب على الحكومة القضاء على ظاهرة التخلف بكافة اشكاله الموجودة في المجتمع.

٣- توفير الامن الاجتماعي للمرأة: يجب على الحكومة توفير الامن والاستقرار الاجتماعي للمرأة لجعلها تؤدي دورها السياسي بشكل كبير (هلايلي، ٢٠٠٥، صفحة ٨).

٤- الاعلام: تلعب الوسائل الاعلامية دور مهم في تعزيز ساهمه المرأة بالعملية السياسي، وخاصة الاعلام الورقي، لكن في الاونة الاخيرة نلاحظ توجه العام الى متابعة القنوات الفضائية العالمية على حساب الفضائيات والاعلام الداخلي، لذا على الحكومة الجزائرية ان تعطي بوسائل الاعلام الداخلي سواء كان الاعلام الورقي او الفضائي، وتوجيهه نحو المساهمة بتشجيع المرأة للعمل السياسي (بادي، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٨).

الخاتمة:

تقاس تقدم المجتمعات اليوم على مدى اعطاء المجال للمرأة في ممارسة دورها في المجتمع وفي صنع قرار سياسي الى جانب الرجل بشكل متساوي ومن دون تمييز.

لقد حاولت الحكومة في فترة الرئيس بوتفليقة تحقيق مبداء توازن الفرص بين الرجل والمرأة، وذلك عن طريق تطبيق النصوص الدستورية او من خلال المصادقة على الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تطالب باعطاء المراه حقوقها السياسية.

نلاحظ ان التقدم الذي حققته الحكومة الجزائرية من خلال النصوص التشريعية لم يقابله تقدم كبير على ارض الواقع، مما جعل الحكومة الجزائرية تتجه نحو التعديلات الدستورية جديدة من اجل اقرار المساواة بين الجنسين. ويعد التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨ من افضل التعديلات التي اقترتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال ، اعقبها صدور القانون العضوي في ١٢ كانون



الثاني/ يناير عام ٢٠١٢، والذي حدد فيه اليات توسيع تمثيل المرأة في العمل السياسي. اعقبها اصدار التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ والصادر في ٦ اذار/ مارس من عام ٢٠١٦، الذي نص على ترقية دور المرأة في المناصب السياسي والاداريه العلميه.

واخيرا بالرغم من حجم الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة على السلطه في تعزيز دور المرأة وفسح المجال امامها لتعزيز دورها السياسي وفي كافة المجالات الحكومية والمحلية والوطنية على حد سواء الا ان تطبيق هذه الامور على ارض الواقع ضعيف ولا يرتقي الى المستوى المزمع تحقيقه لاسباب عديدة من اهمها اسباب تتعلق بالمرأة الجزائرية التي تفضل وتأثر اسرتها على نفسها وعلى طوحها السياسي، ومن جانب اخر النظرة المجتمعية التي تقيد المرأة وعملها بالاعراف والتقاليد المترسخة في المجتمع الجزائري منذ قرون. والجانب الاهم هو ان النظام السياسي في الجزائر مثل باقي الدول العربية ليس جادا في مسالة اعطاء المرأة حقوقها كاملة، لكن هذه النصوص التشريعيه و جميع التعديلات الدستوريه جاءت فقط لتحسين صورة الجزائر الخارجية في المحافل الدولية.

المصادر:

- ١- بادي، سامية، (٢٠٠٥)، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- ٢- بن علال، سهام بن رحو ، (٢٠١٨)، التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الاطر النظرية والميدانية، المركز الديمقراطي العربي، المحرر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- ٣- بن قفة، سعاد، (٢٠١٢)، المشاركة السياسية في الجزائر اليات التقنين الاسري نموذجاً: (١٩٦٢-٢٠٠٥)، اطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ٤- بودرهم، فاطمة، (٢٠٢٠)، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات واليات المعالجة في الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر.



- ٥- تابلت، نور الدين، (٢٠١٤)، مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد(٩)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، حزيران/ يونيو، الجزائر .
- ٦- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (١٩٨٠)، دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦، العدد(٩٤)، والصادر في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم (٨٠/٠١) المؤرخ في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٠، الجريدة الرسمية، العدد(٣)، الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير، الجزائر .
- ٧- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(٢٠١٦)، التعديل الدستوري، القانون رقم ١٦/٠١ المؤرخ في ٠٦ اذار/مارس ٢٠١٦، رقم ١٤، السنة(٥٣)، الصادر في ٧ اذار/ مارس، الجزائر .
- ٨- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (٢٠١٦)، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم (١٦/٠١) المؤرخ في ٦ اذار/ مارس في عام ٢٠١٦، رقم(١٤)، والمؤرخ في ٧ اذار/ مارس، الجزائر .
- ٩- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(٢٠١٦)، القانون العضوي رقم ١٦-١٠ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٤٣٧، الموافق ٢٥ اب/ اغسطس ٢٠١٦، المتعلق بنظام الانتخابات الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٥٠، السنة ٥٣، الصادر في ٢٨ اب/ اغسطس الجزائر .
- ١٠- رزيق، احمد، (٢٠١٥)، ترقية الحقوق السياسية للمرأة، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة-، الجزائر .
- ١١- فدان، نادية، (٢٠١٩)، النظام الابوي وجدلية الذكورية والانوثة في المجتمع الجزائري، من كتاب المرأة العربية بين فكي الهيمنة الذكورية والتدين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المحرر، برلين.
- ١٢- قندوزي، مصطفى، (٢٠١٩)، مشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال عضويتها في المجالس المحلية- دراسة حالة ولاية عين الدفلى-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم الادارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر .



١٣- مجموعة من الباحثين،(٢٠١٩)، المرأة العربية بين فكي الهيمنة الذكورية والتدين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين.

١٤- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٨)، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، هل سنحقق هذا الهدف، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١٥- مقراني،سميرة،(٢٠١٧)، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة ٢٠٠٨-٢٠١٧، رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية/كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة مولود معمري، الجزائر.

١٦- هلايلي، حنيفي، (٢٠٠٥)، المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتهى الفكر المعاصر حول: دور المرأة المغربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية ٢٣-٢٥ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٥، مجموعة من الباحثين، تونس، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.